الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1422 هـ 26 يونيو 2001 العدد 8246

بريد طباعة

الأمير عبد الله: ربما كنا المؤهلين لإقناع الجميع بالجلوس إلى طاولة السلام لكننا لا نستطيع ممارسة هذا الدور إذا استمرت إسرائيل في إفشال المبادرات

* ولي العهد السعودي: علاقتنا بواشنطن قديمة وقوية والزيارة التي لا تتم اليوم يمكن أن تتم غدا

* لا مصلحة في الحديث عن النفط خارج الإطار الاقتصادي

* حريصون على ألا يؤدي التخصيص للإضرار بالمواطنين

* الخروج عن المشروعية هو أن يكون التعيين لمجلس الشورى قائما على المحاباة والمجاملة واختيار من لا رأي لهم أو فكر

* خطورة مشكلة البطالة تضعها في قائمة أولوياتنا جدة ـ لندن: «الشرق الأوسط» وواس
عندما دخل الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي صالة الاستقبال الملحقة بمزرعته الصيفية في احد اطراف مدينة الدار البيضاء، قام الحضور لتحيته وسط جو ودي هادئ وبدت على وجهه ابتسامة واضحة وهو يحيي زواره. دخل الأمير عبد الله بعد ذلك غرفة الطعام المجاورة لصالة الاستقبال لملء طبقه من اصناف الطعام المغربية والكبسة السعودية. جلس الأمير عبد الله في احد اطراف مائدة الطعام وهو يشاهد من خلال شاشة ضخمة برنامجا اخباريا على احدى القنوات الفضائية العربية. تحول نظر الأمير عبد الله الى احد جوانب الغرفة حيث تظهر على الجدار مخطوطة عربية كبيرة. اتجه بعد الفراغ من تناول الغداء الى حيث المخطوطة الجدارية الكبيرة وبدأ يردد الدعاء المكتوب عليها بصوت عال، وهو دعاء يطلب مردده من الله ألا يجعله جبارا يخافه الابرياء ولا ضعيفا يخاف الاقوياء ويطلب من الله كذلك ان يعينه على قول الحق عندما يواجه الاقوياء وان يساعده في البعد من الكذب بغرض كسب اطراء الضعفاء. توقف الأمير عبد الله عن قراءة الدعاء وسأل الحضور: «أليست هذه الكلمات جميلة؟».

يقول احد مساعديه ان هذا هو الموقف المعروف للأمير عبد الله الى جانب ما عرف عنه من مواقف ثابتة واسلوب صريح.

في المملكة العربية السعودية التي تعتبر اكبر مصدّر للنفط في العالم، يتمتع الأمير عبد الله بقاعدة ولاء وتأييد واسعة، وهو معروف كذلك بتعليقاته ومواقفه الجريئة ازاء القضايا العربية. التزم الأمير عبد الله جانبا اكثر واقعية عندما ابلغ السعوديين، الذين اعتادوا على الانفاق السخي لنظام الدولة القائم على توفير الضمان الاجتماعي وتقديم الخدمات مجانا علاوة على الوظائف المضمونة والمريحة، ابلغهم بأن زمن الازدهار النفطي قد انتهى الى الأبد. يحرص الأمير عبد الله باستمرار على التأكيد بأنه يطبق ما يقرره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز معلقا بقوله: «إنني فقط اخدم بلدي». يؤكد الأمير عبد الله باستمرار اهمية الاستقرار الاقليمي، كما ان التزامه جانب المثل والقيم العربية قاده خلال السنوات الاخيرة الى حل النزاعات الحدودية مع دول الجوار في منطقة الخليج. قاد الأمير عبد الله كذلك جهود التقارب، مؤكدا مرارا وفاء المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية وعودة القدس للسيادة العربية. وفي الحديث التالي الذي اجرته معه رولا خلف من صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية واذاعته وكالة الانباء السعودية (واس) امس قال انه لا يهمه من يحكم اسرائيل بقدر ما يهمه ان تحترم الاتفاقات والالتزامات، ونفى ان تكون السعودية اتخذت خطا متشددا في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قائلا ان السعودية قبلت بكل بادرة سلام بغض النظر عن مصدرها، والذين يمارسون التشدد هم الذين رفضوا كل بادرة سلام إما عن طريق الرفض الصريح او وضع الشروط والعقبات. وقال عن العلاقات مع الولايات المتحدة انها قوية وقديمة وترتكز على مصالح مشتركة، والزيارة التي لا تتم اليوم يمكن ان تتم غدا فالمهم ليس الموعد ولكن المناخ الذي يسمح بنجاحها (وذلك في اشارة الى عدم تلبيته دعوة الى واشنطن). كما تحدث عن القضايا الداخلية، مشيرا الى حرص المملكة على ان لا يؤدي التخصيص الى الإضرار بالمواطنين لا سيما الفئة محدودة الدخل، وحول مجلس الشورى قال: نحن وراء مشاركة حقيقية بحيث لا يتخذ القرار الا وقد اسهم في صنعه اكثر من جهة واثرته اكثر من وجهة نظر. وفي ما يلي نص الحديث:

* أوضحتم قلق السعودية العميق من الوضع المتدهور في أراضي السلطة الفلسطينية، فما منطلق اهتمامكم بالقضية، أهو ديني بحكم القدس فقط، أم قومي عربي، أم مصلحة وطنية، أو مجرد اهتمام انساني، وما مدى قلقكم من عدم استقرار ينشب عبر المنطقة كلها؟

ـ مصلحة السعودية أن تكون في اقليم يسوده السلام والطمأنينة والعدالة وتكون لشعوبها حقوق متساوية، وطالما فكرت اسرائيل في نفسها كدولة عظمى تحكم المنطقة وتملي ارادتها على شعوبها فلن يتحقق مثل هذا الاستقرار، أما القدس فهي جزء من ضمير كل مسلم يتخلى عن الاهتمام به فقط حين يفتقد مثل هذا الضمير. نحن اذن لا ننظر الى القضية الفلسطينية من زاوية قومية عمياء ولا من منطلق عاطفي أهوج بل هي نظرة تمليها علينا المصلحة، مصلحة المنطقة، ويؤطرها الضمير، أما الابعاد الانسانية لما يمارس من قهر واضطهاد على الشعب الفلسطيني المحاصر الاعزل فهي أبعاد تهم كل انسان وكل جهة تنادي بحقوق الانسان والشرعية الدولية.

* الى ماذا تعزون التدهور في الموقف، وما هو رأيكم في أعمال ارييل شارون منذ أن تولى السلطة كرئيس وزراء لاسرائيل في مارس (آذار) الماضي؟ ـ من الخطأ الجسيم أن نترك القضايا الدولية الخطيرة كقضية فلسطين تحت رحمة الانتخابات المحلية وأنا لا يهمني من يحكم اسرائيل بقدر ما يهمني أن تحترم اسرائيل الالتزامات والاتفاقات التي وافقت عليها، أما عن السبب في التدهور فيكفي أن نحيلك الى تقرير لجنة دولية محايدة وهي التي رأسها السيناتور جورج ميتشل.

* هل تعتبر موافقة كولن باول على تقرير لجنة ميتشل وتعيين مبعوث أميركي جديد يعمل مع الفلسطينيين والاسرائيليين تعاملا كافيا من جانب الحكومة الأميركية؟

ـ أعتقد أن هذه خطوة ايجابية أولى جيدة، وكولن باول حارب من أجل أمن واستقرار المنطقة ابان تحرير الكويت ولا بد أن رجلا في موقعه يدرك جيدا ما يمثله العنف الاسرائيلي على استمرار هذا الامن وذلك الاستقرار.

* يرى بعض المراقبين أن السعودية قد اتخذت خطا سياسيا متشددا في ما يخص الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فما السبب في ذلك؟ ـ هذا تقييم غير صحيح جملة وتفصيلا، لان السعودية قبلت بكل بادرة سلام بغض النظر عن مصدرها، بل ان السعودية لديها خطة سلام أعلن عنها أخي خادم الحرمين الشريفين وارتبطت باسمه، والذين يمارسون التشدد هم الذين رفضوا كل بادرة سلام إما عن طريق الرفض الصريح أو عن طريق وضع الشروط والعقبات وافراغ كل خطة سلام من محتواها واجهاضها. أما بالنسبة لنا فان هناك أمورا تستعصي على فهمنا تماما، فكيف يصم العالم أذنيه عن أحدث الطائرات وأعتى الدبابات وهي تقصف تحت جنح الليل بيوت وأحياء أناس عزل؟ كيف يطلب البعض من السلطة الفلسطينية أن تتصدى لحفظ الامن والقيام بمهام الدولة بعد أن حرمها الاسرائيليون من السلاح وأوقفوا عنها كل مصدر من مصادر الدخل؟ لا أعتقد أن أحدا غير اسرائيل يستطيع أن يقوم بمثل هذا العمل، ثم يجد من يتصدى لتبرير أعماله وتصرفاته. هذا من جانب أما من الجانب الآخر فان المولى جلت قدرته قد اختار للسعودية مكانها ومكانتها في القلب من أمتها العربية والاسلامية وأناط بها مسؤوليات ليس بوسع أحد تجاهلها، ولا أستبعد أن يأتي اليوم الذي يطلب فيه هذا الطرف أو ذاك دعم خطته للسلام فالكل يعرف في نهاية المطاف أننا بلد يملك مصداقية عالية مع كل الاطراف في العالمين العربي والاسلامي، وربما كنا المؤهلين لاقناع الجميع بالجلوس الى طاولة السلام، لكننا لا نستطيع القيام بهذا الدور أو تقديم هذه الخدمة الجليلة اذا استمرت اسرائيل في افشال كل مبادرات السلام. ثم دعيني أسألك هل المتشدد هو من يدعو الى سلام قائم على احترام العهود والمواثيق والتفاهمات، أم أن المتشدد هو من يتحدث عن تدمير السد العالي ويدعو الى شن الحروب ويصف العرب بالثعابين ويدعو الى اعادة الاحتلال وتدمير السلطة الفلسطينية كما جاء على لسان وزراء ورؤساء أحزاب مؤثرة في اسرائيل.

* هل ترى أن تطلب من الحكومة الأميركية أن تمارس الضغط على اسرائيل وتقلل من حدة ردودها العسكرية؟ ـ نحن نصدق الولايات المتحدة حين تقول انها داعية لحقوق الانسان ولحقوق الشعوب وللشرعية الدولية وأنها النظام الذي يتوق الى نظام عالمي جديد ونحن نتطلع الى قيام دور أميركي فاعل وعادل.

* هل أدى تعامل الولايات المتحدة مع عملية السلام الى الاضرار بالعلاقات مع السعودية، وكانت هناك تقارير تقول انك رفضت دعوة لزيارة البيت الابيض، فهل هذا صحيح؟ وهل سوف تقبلون أن تسافروا الى الولايات المتحدة والى البيت الابيض؟

ـ علاقتنا مع الولايات المتحدة قديمة وقوية وترتكز على مصالح أساسية مشتركة وليس من السهل الاضرار بها والزيارة التي لا تتم اليوم يمكن أن تتم غدا المهم ليس الموعد، المهم أن تتم الزيارة في مناخ يسمح بنجاحها وهذا ما نسعى لتحقيقه.

* الى أي مدى سيرتبط انتاج النفط السعودي بمسلك الولايات المتحدة نحو اسرائيل، وهل من المحتمل أن تستخدم السعودية انتاجها كوسيلة ضغط في هذه القضية كما حدث في السبعينات؟ ـ النفط مادة اقتصادية استراتيجية يتوقف عليها رخاء العالم الصناعي والعالم النامي على حد سواء، ونحن حريصون على أن تكون سياستنا النفطية منطقية توازن بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين، ولا أرى ضمن ذلك السياق أن من المصلحة الحديث عن النفط خارج هذا الاطار.

الأمير عبد الله: ربما كنا المؤهلين لإقناع الجميع بالجلوس إلى طاولة السلام لكننا لا نستطيع ممارسة هذا الدور إذا استمرت إسرائيل في إفشال المبادرات,

* فرغت توا من زيارة لأوروبا، فهل تعتقد أن الاتحاد الاوروبي قام بكل ما يمكن أن يقوم به لمساعدة الفلسطينيين؟ ـ الدور الاوروبي في المنطقة ليس دورا كماليا ولا هو نشاط خيري، فأوروبا تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية، فجذور ما تعاني منه الآن تعود الى مرحلة سيطرة استعمارية أوروبية على المنطقة، كما أن الرابط الثقافي والاقتصادي والتاريخي بين المنطقتين اوروبا أو ما اعتدنا على تسميته بأوروبا الغربية والعالم العربي أكثر تشابكا وتجذرا من أن يوفيه حقه دور أوروبي لا يحس به أحد.

* كيف يمكن تحسين سياسة الاتحاد الاوروبي نحو الشرق الاوسط؟ ـ يتسنى هذا بتقديم المزيد من العون في كافة المجالات للفلسطينيين وباظهار الاستياء بشكل ملموس من القمع الاسرائيلي الدموي واظهار التناقض بين المسلك الاسرائيلي وما تدين به أوروبا من قيم ومن ربط شبكة المصالح الاوروبية الاسرائيلية بمسيرة السلام. ونحن نعتبر أن مقاطعة منتجات المستعمرات الاسرائيلية وتقرير سولانا أمور مشجعة خصوصا اذا ارتقت الى مستوى تشكل معه موقفا أخلاقيا وسياسيا فاعلا ومؤثرا.

* كيف تنظر الى المرحلة القادمة من التحسن في العلاقات مع ايران، فهناك بعض المحللين الذين يرون أن التقارير المنشورة في الصحف الأميركية والتي تزعم تورط ايران في تفجير الظهران يمكن أن تؤدي الى الاضرار بالعلاقات الوثيقة الجديدة التي تربطها مع طهران، فما تعليقكم على هذه التقارير؟ ـ نحن لا نرسم سياستنا بناء على تقارير في الصحف، سياستنا تقوم على حماية مصالحنا الاساسية على نحو يخدم شعبنا ويخدم قضية السلام، ونرى أن من مصلحة الاستقرار والتنمية في المنطقة أن يكون هناك تقارب مع ايران.

* ما رأيك في موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية الامنية مع ايران، وهل ترى أن الولايات المتحدة يجب أن ترفع مقاطعتها الاقتصادية لايران؟

ـ الاتفاقية الامنية مع ايران تمت بناء على رغبة البلدين في محاربة شرور الارهاب وتهريب المخدرات وغسيل الاموال وغيرها من المخالفات التي تضر بمصالح الشعبين، وتتطلب تعاونا من قبل كل الاطراف، وهي من هذا المنطلق ليست موجهة للاضرار بمصالح أي دولة بل العكس هو الصحيح، أما في ما يخص رفع المقاطعة الاميركية لايران فان هذا شأن ثنائي، لكننا بشكل عام نتطلع الى أن يسود الوئام والتفاهم علاقات كل الدول خصوصا تلك التي تجمعنا بها اعتبارات الجوار أو المصالح المشتركة ونتصور أن مزيدا من الاستقرار يمكن أن ينتج عن الحوار الاميركي ـ الايراني.

* تعمل الادارة الأميركية على تطوير عقوبات ذكية على العراق وبموجبها سوف يتم التخفيف من معاناة العراقيين، ولكن مع احكام الرقابة على حدود العراق لمنع التهريب ما رد السعودية على المقترحات الاميركية؟

ـ لقد أعلنا منذ حوالي ثلاث سنوات عن مبادرة سعودية تهدف الى رفع المعاناة عن الشعب العراقي والى حصوله على كل ما يحتاجه من غذاء ودواء وكساء، وهذا هو موقف السعودية الدائم من الامر، والمسؤولية الآن هي مسؤولية القيادة العراقية فهي التي تعيق كل تحرك نحو رفع المعاناة عن الشعب العراقي.

* هل تعتقد أن بوسع الولايات المتحدة أن تقنع الرأي العام العربي، أنها ليست المسؤولة عن الوضع الانساني في العراق؟ ـ لا أتصور أن العقوبات أو التوجه الأميركي يستهدف الشعب العراقي، العقوبات والمقاطعة هي وسيلة لغاية، والغاية هي حماية المنطقة من مغامرات جديدة للنظام العراقي، ومن المهم أن لا تغيب الغايات عن أنظارنا وأن لا نصل الى مرحلة تحل فيها الوسيلة محل الغاية.

* هل نجاح الولايات المتحدة في ذلك الاقناع مرتبط بتصرفها نحو اسرائيل؟ ـ ان نجاح الولايات المتحدة في اقناع الطرف الاسرائيلي بضرورة الاقلاع عن سياساته التوسعية والقمعية والتمشي مع ارادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، هو خدمة للسلام العالمي ولمصالح الولايات المتحدة، ومثل هذا العمل لو تم لا بد أن ينعكس بشكل ايجابي على مجمل الاوضاع السياسية في المنطقة.

* في مؤتمر القمة العربي في عمان في مارس (آذار) الماضي كانت هناك محاولة لاصدار قرار عن الحالة العراقية ـ الكويتية، وقال الزعماء العرب ان كلا من السعودية والكويت قامتا بجهود كبيرة، الا أن العراق رفض أن يقدم ضمانات أمنية للكويت، فهل ترى أن على الحكومات العربية أن تستمر في محاولة ايجاد مصالحة بين العراق والكويت؟ ـ لا أعتقد أن المشكلة هي بين العراق والكويت فقط بل بين العراق وجيرانه وبين العراق والنظام العربي وبين العراق والشرعية الدولية.

* لمحت السعودية في أكثر من مناسبة الى أن سياسة النفط يجب أن تكون محل تنسيق بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وأن العبء بأكمله لا يجب أن يقع على «أوبك»، فهل يعتقد سموكم أن سياسة الادارة الأميركية الجديدة في ما يتعلق بسياسات الطاقة هي أقرب الى تفكير السعودية في هذا المجال، وهل الضغط الذي كان يمارس على «أوبك» في السنة الماضية قد خفف الآن؟

ـ اقترحت الادارة الأميركية مجموعة من سياسات الطاقة ومنها ما يؤكد على أهمية الحوار بين المنتجين والمستهلكين، وهو ما كانت تنادي به السعودية دوما، أما عن الضغوط على «أوبك» فأعتقد أن الجميع الان يدركون أن «أوبك» ليست وحدها المسؤولة عن استقرار السوق وأن دور المنتجين خارج «أوبك» ودور حكومات الدول المستهلكة لهما أهمية لا تقل عن دور الدول الاعضاء في «أوبك».

* هل تتوقع أن تكون هناك زيادة في انتاج «أوبك» في الاجتماع القادم في 4 يوليو (تموز)، وهل تتوقع أي زيادة في الانتاج خلال الخريف القادم؟

ـ في كل هذه الامور، فان «أوبك» تتحرك ضمن أطر وسياسات محددة يحكمها قانون العرض والطلب ومصالح المنتجين والمستهلكين، وليس عندي شك في أن «أوبك» ستزيد من انتاجها اذا ما شعرت بأن هناك حاجة حقيقية لهذه الزيادة، وسجل «أوبك» يوضح أنها لم تتوان عن زيادة الانتاج عندما تتأكد أن هناك حاجة لهذه الزيادة للحفاظ على توازن السوق.

* ماذا عن مبادرة سموكم نهاية عام 2000 بانشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة الدولي في السعودية، وهل لاقت تلك المبادرة صدى وقبولا من المنتجين والمستهلكين؟

ـ تنطلق رؤيتنا لأهمية هذا المنتدى من مجموعة حقائق أساسية، أولها أن النفط مادة استراتيجية وليست منتجا هامشيا يمكن تركه لتقلبات السوق وأمزجة الوسطاء، وثانيا فان السنوات القادمة ستشهد دون ريب زيادة ملحوظة في الطلب العالمي ولا بد من التنسيق بين جميع الاطراف للحفاظ على التوازن الذي يحمي مصالح المنتج والمستهلك، وثالثا فان قيام مثل هذا المنتدى سينعكس بشكل ايجابي على مصالح الجميع وسيضمن استقرار الاسعار والحفاظ على التوازن المطلوب بين العرض والطلب.

* ناديتم بسلسلة من الاصلاحات الداخلية في السنوات الاخيرة وهيأتم المواطنين لحقبة جديدة، فهل أنت راض عن سرعة الاصلاحات الاقتصادية، وهل هناك مجالات مثل التخصيص مثلا تود أن ترى فيها سرعة أكبر، وهل تشعر بالاحباط لان هناك مقاومة للاصلاحات من المؤسسة البيروقراطية؟ ـ انى على قناعة بأن الاصلاحات الاقتصادية تسير حسب البرنامج المخطط لها وبالسرعة المناسبة، والامر نفسه يتعلق بالتخصيص، نحن حريصون على ألا يؤدي التخصيص على أي نحو بالاضرار بالمواطنين ولا سيما الفئة محدودة الدخل، ومن هنا نرى من المناسب دراسة كل قطاع يخصص بتوسع والاستفادة من تجارب الدول الاخرى، أما عن البيروقراطية فلدينا مثل غيرنا نصيبنا منها، ولكن عندما يصدر تنظيم جديد يلتزم الجميع صغارا وكبارا به.

* هل أنتم بالتحديد راضون عن الاستثمار في القطاع الخاص غير النفطي في السعودية، وان القائمة السلبية أي المجالات التي لا يسمح بالاستثمار الاجنبي فيها تعتبر في نظر بعض المراقبين عقبة محتملة تحول دون اغراء الاستثمار الاجنبي، وهل هناك نية لتقليص عدد الصناعات التي يمنع فيها الاستثمار الاجنبي؟

ـ قلنا منذ البداية اننا مستعدون لسماع اراء المستثمرين الاجانب والاستفادة منها، وكررنا القول ان الاجراءات التي نتخذها قابلة للمراجعة واعادة النظر اذا كشفت التجربة عن أي عيوب فيها، والقائمة التي تتحدثين عنها ليست نهائية وهي تدرس طيلة الوقت ولا يوجد ما يحول دون اعادة النظر فيها وقد تضمنت لقاءاتنا برجال الاعمال الاوروبيين نقاشا مستفيضا لهذه النقطة وغيرها.

* هل قرار السعودية نهائي في عدم السماح للشركات الاجنبية بالدخول في صناعة استخراج النفط، وهل الاستثمار الاجنبي في النفط يقتصر على التكرير، أم هناك تطورات أخرى؟

ـ قرار المجلس الاعلى للبترول والمعادن عدم فتح مجال الاستثمار الاجنبي في قطاع استكشاف وانتاج الزيت نابع من عدة اعتبارات، أهمها أن أرامكو السعودية هي واحدة من أكبر شركات البترول في العالم وأعظمها خبرة وهي تملك القدرة الفنية على انتاج البترول وتسويقه ولا نرى من الضروري أن تنافسها في هذا الميدان شركات أخرى، كما يوجد لدى السعودية طاقة انتاجية من البترول تفوق عشرة ملايين برميل يوميا وهي قادرة على زيادتها متى استدعت الضرورة، أما الصناعات كصناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية والصناعات الثانوية التي تعتمد على الغاز أو البترول فجميعها مفتوحة للاستثمار الاجنبي والهيئة العامة للاستثمار على استعداد لاستقبال كافة الاستفسارات والرد عليها.

* أعلنت السعودية الشركات الفائزة في تطوير مشاريع الغاز، فكم تتوقع أن تتلقى السعودية في ما يخص الاستثمار في المشاريع الاساسية الثلاثة التي أعلن عنها، وكم عدد الوظائف التي يمكن أن تحدثها هذه الاستثمارات؟

ـ في اطار سعي السعودية الى استغلال ما حباها الله به من موارد طاقة، فقد دعيت كبرى الشركات العالمية للاستثمار في قطاع انتاج وتطوير الغاز الطبيعي وتوفيره لصناعات الكهرباء وتحلية المياه والصناعات البتروكيماوية، والمشروعات الثلاثة التي جرى تحديد الشركات العالمية التي ستقوم بالاستثمار فيها تشمل مناطق واسعة في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، ويقدر حجم الاستثمارات في تلك المشاريع في السنوات القليلة القادمة بأكثر من عشرين مليار دولار قابلة للزيادة في السنوات اللاحقة الى أكثر من ضعف ذلك، وهذه ستؤدي في المستقبل القريب الى توفير فرص عمل لالاف المواطنين اضافة الى ايجاد فرص تجارية واستثمارية للقطاع الخاص السعودي في أعمال وعقود الخدمات المرتبطة بتلك المشاريع، مما سيعمل على زيادة معدلات نمو الاقتصاد السعودي وتنويعه ونقل وتوطين التقنية. ان مشاريع الغاز المتكاملة تؤكد مرة أخرى الدور الريادي للسعودية في صناعة البترول والغاز، ويؤكد تجاوب الشركات العالمية مع مبادرة الغاز على علاقة الشراكة الوطيدة التي تربط السعودية بصناعة الطاقة العالمية ويؤكد أيضا على ملائمة مناخ الاستثمار في السعودية وقدرته على اجتذاب الاستثمارات المنتجة.

* الشركات التي سوف تستثمر في تطوير الغاز سوف تكون أيضا معنية بمشاريع توليد الكهرباء، واذا تذكرنا أن أسعار الكهرباء تحظى بدعم من الدولة، فهل ستقوم الحكومة السعودية بضمان الارباح للشركات الاجنبية؟ ـ عملت الحكومة على اعادة هيكلة قطاع الكهرباء واصدار تعرفة جديدة خفضت فيها الاعانة بنسبة كبيرة وأي مشروع

الأمير عبد الله: ربما كنا المؤهلين لإقناع الجميع بالجلوس إلى طاولة السلام لكننا لا نستطيع ممارسة هذا الدور إذا استمرت إسرائيل في إفشال المبادرات,

لتوليد الكهرباء سوف تسبقه مفاوضات شاملة بين الحكومة والشركة المعنية بحيث توضح بشكل دقيق العناصر الاساسية للمشروع بما فيها تسعيرة الكهرباء.

* يبدو أن ايجاد فرص عمل جديدة يمثل أولوية من أولويات الحكومة السعودية ونحن نعتقد أن البطالة بين الشباب (أولئك الذين ما زالوا في العشرينات) تتراوح بين 15 في المائة و20 في المائة، فهل توافق على هذه الارقام، وهل تعتبر أن البطالة هي التحدي الاعظم الذي تواجهه السعودية اليوم، وما خطط الحكومة الاخرى لايجاد وظائف جديدة، وهل أنت راض عن تجاوب القطاع الخاص مع دعوة الحكومة لتوظيف المزيد من السعوديين؟

ـ نحن نعتقد أن الحق في العمل حق أساسي من حقوق المواطن السعودي، وقد كنا في الماضي نعتمد على الدولة اعتمادا شبه كامل في تحقيق فرص العمل للمواطنين، أما الآن بعد أن تضخم الجهاز الحكومي فالمجال الطبيعي للراغبين في العمل هو القطاع الخاص، وفيما يتعلق بالارقام يصعب تحديد نسبة دقيقة ففي مجتمعنا السعودي المترابط كثيرا ما يتولى الاب القادر اعالة أبنائه حتى بعد بلوغ سن معينة، أي أن البطالة الحقيقية لا توجد في حالات كهذه، كما أن بعض الشباب يعزفون عن مجالات معينة رغم توفر فرص للعمل فيها، ومع هذا لا أود أن أقلل من خطورة المشكلة وهي بالفعل تمثل أولوية كبرى من أولويات الدولة ونحن نعمل على التعامل معها في أكثر من مجال منها تمكين القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة عبر التخصيص وازالة القيود اضافة الى ايجاد مجالات جديدة للاستثمار أمام رأس المال الوطني والعالمي كما أننا مهتمون على وجه الخصوص بالاستثمار في رأس المال المعرفي وايجاد جيل قادر على العمل تحت ظروف المنافسة العالمية والانفتاح الذي يسود العالم المعاصر.

* كتبتم اخيرا الى اتحاد الغرف التجارية السعودية تقولون انكم غير راضين عن سرعة عودة الاموال التي يحتفظ بها السعوديون خارج السعودية، هل تعتقد أن جلب هذه الاموال مرة ثانية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية وهل لدى الحكومة استراتيجية لاغراء هذه الاموال بالعودة؟

ـ نحن لا نستطيع أن نمنع أي مواطن من أن يتصرف بأمواله على النحو الذي يراه مناسبا، ولكننا نستطيع أن نشجعه على الاستثمار في بلده وذلك بازالة أي عوائق تعترض هذا الاستثمار، والاستراتيجية التي نتبعها هي مواصلة الاصلاحات الاقتصادية بحيث يقتنع المواطن أن الاستثمار في بلده أجدى وأكثر مردودا من أي استثمار في الخارج.

* هل لدى سموكم أي نوايا للسماح لمجلس الشورى بمناقشة ميزانية الحكومة، وهل هناك نية لاعطاء مجلس الشورى المزيد من الصلاحيات؟

ـ مجلس الشورى الآن يناقش الخطة الخمسية التي تعتمد على أساسها الميزانيات السعودية، كما يقوم بمتابعة دقيقة لاعمال الوزارات وأدائها، ولعلكم لاحظتم أنه في التشكيل الجديد زيد عدد أعضاء المجلس وهذا بدون شك يعكس زيادة المسؤوليات والصلاحيات التي يمارسها المجلس، وأود في هذه المناسبة أن أشيد بكل فخر واعتزاز بما قام به هذا المجلس من خدمة جليلة من خلال دراسته المتأنية لما يعرض عليه من تقارير واقتراحات ولما أظهره أعضاؤه من مهنية عالية في نقد وتقييم هذه التقارير والاقتراحات بحيث أسهم اسهاما حقيقيا وفاعلا في كل مجال من مجالات العمل الوطني والمسؤوليات الجديدة يحكمها سياق الممارسة وبروز الحاجة الناتج عن ما نلحظه من متغيرات في المجتمع والدولة.

* لكن أي مشروعية يمثلها المجلس ان كان أفراده تعينهم الدولة ودورهم لا يتعدى الاستشارة؟

ـ سؤال وجيه ولكن يجب أن نضعه في سياقه الصحيح فمشروعية أي قرار سياسي في أي دولة لا بد أن ترتكز على واقعها المجتمعي ومؤسساتها الاجتماعية وثوابتها الثقافية والقيمية، التعيين في سياق السعودية لا يخرج عن المشروعية بينما الذي يخرج عن المشروعية هو أن يكون التعيين للمجلس مبنيا على المحاباة والمجاملة واختيار من لا رأي لهم ولا اهتمام لديهم في الشأن العام ولا فكر لديهم يضيفون به جديدا، أعضاء مجلس الشورى ليسوا من هؤلاء، نحن وراء مشاركة حقيقية بحيث لا يتخذ القرار الا وقد أسهم في صنعه أكثر من جهه وأثرته أكثر من وجهة نظر.

* هل يمكن ان تصف التغير الحاصل في التوجهات الاقتصادية السعودية؟

ـ لعل من المفيد في البداية الاشارة الى أن الاقتصاد السعودي ومنذ توحيد السعودية على يد المغفور له الملك عبد العزيز قد أسس على مبادئ الاقتصاد الحر، وقد حرصت الحكومة السعودية وفي مختلف الظروف والمراحل التي مر بها الاقتصاد على ترسيخ هذه المبادئ واتبعت أسلوبا للتنمية منسجما معها فكان من نتيجة ذلك أن نما اقتصادنا الوطني بمعدلات جيدة مكنته من أن يحتل مركزا مهما وقياديا في منطقة الشرق الاوسط. ان أي متأمل منصف لما يجري على الساحة الاقتصادية في السعودية لا بد أن يلحظ التغير الكمي والنوعي في المناخ الاقتصادي فلقد بدأت وتيرة التغيرات الاقتصادية تتسارع في السنوات الاخيرة تجاوبا مع ما يجري على الساحة العالمية وتلبية لاحتياجات وطنية ملحة مثل توظيف المزيد من الشباب السعودي، وادخال صناعات وتقنيات جديدة والرفع من مستوى وأداء الصناعات والخدمات في القطاعين العام والخاص، وأخيرا وليس اخرا الاندفاع بكل ثقة وجدارة نحو تحديث بنية المجتمع السعودي لكي يواكب عصر المعلومات التقنية الحديثة بما لا يتعارض مع ثوابتنا وقيمنا الاسلامية.

* ما هي القرارات والاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتموها أو تنوون اتخاذها لتحقيق الاهداف التي أشرتم اليها؟

ـ ان قيام المجلس الاقتصادي الاعلى، والمجلس الاعلى للبترول والمعادن، وجذب الاستثمارات العالمية في مجال الغاز، وتحديث الانظمة والقوانين المؤثرة في مناخ الاستثمار، واقرار نظام الاتصالات، وانشاء هيئة مشرفة عليها، ليست سوى خطوات في مسيرة تقييم وتكوين رؤية استراتيجية للاقتصاد السعودي. وبهذه المناسبة فانه يسعدني أن أشير الى أننا ننظر الآن في مجموعة من الدراسات والرؤى الاقتصادية التي سيكون لها بإذن الله أهم وأجدى مردود على رفاهية واستقرار الشعب السعودي بكل فئاته، ونحن أيضا ننظر في امكانية اقامة عدد من المراكز المكرسة للدراسات الاقتصادية والبترولية وتحلية المياه وغيرها من المواضيع مما سينتج عنه بإذن الله تراكم مثمر في الخبرة الوطنية في هذه المجالات ومما يفتح آفاقا جديدة للاقتصاد السعودي وللانطلاقة التنموية الواعدة، ونحن عازمون على الاستمرار في اتخاذ كل ما من شأنه تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في السعودية وتعزيز دور القطاع الخاص واعداد الاقتصاد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

* أشرتم الى مشروع رؤية استراتيجية للاقتصاد السعودي، فما ملامح تلك الرؤية أو المشروع الاقتصادي؟

ـ اذا جاز لنا أن نقول ان هناك ملامح مشروع اقتصادي أو رؤية اقتصادية سعودية فانها تقوم على الاسس التالية: استثمار طاقات وقدرات شبابنا الذين هم بعد الله الثروة الحقيقية لهذا الوطن، وتنويع مصادر الدخل لكي لا يظل الاقتصاد السعودي عرضة لتقلبات السوق النفطية، او استغلال المزايا النسبية للاقتصاد الوطني، وتطوير مناخ الاستثمار واتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للعمل في مختلف المجالات، وتكوين خبرات سعودية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والعالمي، والتعامل بفعالية مع العولمة الاقتصادية وافرازاتها.

* أنتم تعيشون وسط منطقة تعج بالمتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، كيف يجد الأمير عبد الله نفسه وسط الظروف الصعبة والدقيقة؟ ـ الحقيقة أن التغير السريع الايقاع هو سمة هذا العصر ليس في منطقتنا وحدها لكن في العالم بأسره. الا أن طبيعة وخصوصية العلاقة التي تربط شعبنا بقيادته وما تقوم عليه هذه العلاقة من شرعية متجذرة في النفوس وفي الممارسة اليومية هو ما نعول عليه بعد الله وسط هذا الموج المتلاطم من المتغيرات.

وأنا أود بهذه المناسبة أن أتطرق الى أمر غاية في الاهمية ربما غاب عن بال المراقب الاجنبي وربما لا يدرك أبعاده حتى الاخ والجار، ان القارئ المتفحص لتاريخ السعودية يدرك ولا شك أن الوحدة التي تحققت لهذا الوطن لم تأت عن طريق الصدفة ولا هي نتاج تخطيط جماعة أو مجموعة غريبة عن دين هذا الوطن وقيمه وتقاليده، لقد كافحت الدولة السعودية لثلاثة قرون لتضع لبنة أهم وأقوى وحدة عربية وهذا انجاز تاريخي غير مسبوق على حد ما أعلم، فما استطاع الملك عبد العزيز توحيده من حيث الرقعة الجغرافية وصعوبة التضاريس وقسوة الظروف المعيشية لا يمكن مقارنته بأي عمل وحدوي آخر، ولم تأت هذه الوحدة كما قلت عن طريق الصدفة لكنها جاءت استجابة لأهم وأغلى ما يملكه الانسان وهو معتقده وعرضه ووطنه وأمنه، نحن اذن ورثة شرعية راسخة البنيان وتاريخ طويل من النضال الصعب الذي شاركت فيها كل فئات هذا الشعب الكريم.

ما أردت أن أقوله اننا لا نتحرك في فراغ، فحركتنا كما ترين تحكمها ثوابت لا نستطيع أن نحيد عنها ثم أنني استنير بكل عمل أقوم به بتوجيهات أخي خادم الحرمين الشريفين مستفيدا من خبرته الطويلة ومكانته المتميزة على كل الاصعدة، وفوق هذا كله فان المكانة الخاصة السعودية في قلوب العرب والمسلمين وما يعلمه القاصي والداني من سعينا الحثيث لارساء دعائم الامن والاستقرار والرخاء في منطقتنا وفي العالم أجمع، كل هذا يمنحنا العزيمة والتصميم على بذل المزيد ويساعدنا على التغلب على صعوبات هذا العصر ومتغيراته. ويذكرني سؤالك بمناسبة حضرتها في جنوب السعودية، وكان عشرات الألوف من المواطنين يؤدون رقصة العرضة مدججين بكامل أسلحتهم كما تقتضي تقاليد الفروسية، وقد شاركت كما هي عادتنا هؤلاء الفرسان رقصتهم وفرحتهم، عند نهاية الحفل سألني أحد السفراء الغربيين كيف سمحت لنفسي أن أدخل وسط هؤلاء الرجال بدون أي حراسة، فقلت له أن ما يربطني بهؤلاء المواطنين يزيل عني كل شعور بالتوجس أو الرهبة ثم انني أؤمن ايمانا عميقا بأن أيا منا لن يمضي لاخرته قبل حلول أجله وهذا يلخص ماضي وحاضر ومستقبل هذا الوطن وما يمثله من قيم اسلامية راسخة ويجسد العلاقة الخاصة بين الشعب والعائلة المالكة.

Like 0 Tweet Share

بريد طباعة